

ذلك ان حقيقة الامكان التي فيها عزاله تعالى ه
وصفاتة وافعاله واحكامه هي كناية عن امور
مفروضة مقدرة بعضها مرتبة على بعض مشتملة
على اجناسها وانواع واشتخام مختلفه كل الاختلاف
غير متناهية في ذاتها من حيث العدد والخرج
شي منها عن حضرة امكانه اي ارباب كل ذرة
منها مساوية لجميع الذرات كما قال تعالى ما تزي
في خلق الرحمن من تفاوتة وانما التفاوتة فيها حكم
من احكام الرب سبحانه وتعالى كما قال تعالى
تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض وتكون احوالهم
من الايات الدالة على التفاوت المحكوم من جهة
الربوبية ثم ان تلك الاشياء المرتبة في الامكان
لم تنزل كذلك اولا ولا تقدر في ذاتها بالنسبة
الاحوالها التي تعتبرها لا غير وحضرة الواجب
الوجود جل وعلا متجلي عليهما اولا وابدان غير
تغيير ايضا لك كل شي استعد للوجود والظهور
في نور الكف سبحانه وتعالى من غير توقف وهو
لم يبرح من امكانه ولا تغير في مكانه بل لما اظهره
النور الكف فظهور لان بالنور يظهر كل مستور
فاذا تم استقراء ذلك الشئ للظهور تقدم
فماد الي ما كان عليه والواجب الحق سبحانه
وتعالى هو على علمه هو عليه لم يتغير وما بقي الا ان
ذلك الاستقراء للظهور الذي في كل شي هو
من

من تاشير الارادة القدسية هي التي اعطت كل شئ
استقراء واحصوا ما على حسب ما في علم الله تعالى
في ذلك الشئ فاذا وجدت الاشياء كان لها الواحد
لها في حال وجودها هو استقراءها الذي جعله
الله تعالى لها من الازل حتى لا وجود لها الا في
مكانها وهي متكشفة لعلمه تعالى هذا بحسب
ما ظهر منها في الحقيقة انما الذي اوجدها هو
قدرة الله تعالى المتعلقة بها تعلقنا ازلنا فيحصل
لنا من هذا الاشياء كلها هي ان علي ما هي
عليه في امكانها وقدرتها كما يخرج عن ذلك ابدأ
اذ من المحال انقلاب الممكن المفروض واجب
او مستنفا وهو محال كما ان الواجب الذي هو الع
جود العرف من المحال ان يتغير عما هو عليه اذ لا
وابدا اذ يلزم من ذلك ان يتقلب الواجب مرضا
او مستنفا وهو محال كما ان المستنفع وهو العدم
المحض من المحال ان يتغير عما هو عليه فيصير
واحي او ممكنا واما الواجب واجب على ما هو عليه
لم يزل ولا يزال والممكن كذلك ممكن على ما هو عليه
لم يزل ولا يزال واما من جهة اعتباره بالنظر الى
الواجب حتى يصير موجودا بالاضافة والنسبة
وهو على ما هو عليه والواجب على ما هو عليه
وذلك الاعتبار ممكن ايضا وهو العلم بالحادث
تلك اعتبارا الى الواجب يصير بسببه موجودا